

Distr.: General
1 May 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

البند ١٥٥ من جدول الأعمال

تمويل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي

أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي للفترة من
١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ وميزانيتها المقترحة
للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

٦٤٨ ٣٩٤ ٠٠٠	اعتمادات الفترة ٢٠١٣/٢٠١٢
٦٢٩ ٢٤٧ ٠٠٠	نفقات الفترة ٢٠١٣/٢٠١٢
١٩ ١٤٧ ٠٠٠	الرصيد الحر للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢
٥٧٦ ٦١٩ ٠٠٠	اعتمادات الفترة ٢٠١٤/٢٠١٣
٥٤٤ ٠١٦ ٢٠٠	النفقات المتوقعة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣ ^(أ)
٣٢ ٦٠٢ ٨٠٠	الرصيد الحر المقدّر للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣ ^(أ)
٥١٢ ٠٤١ ٤٠٠	الاقتراح المقدم من الأمين العام للفترة ٢٠١٥/٢٠١٤
٥١١ ٠١٢ ٣٠٠	توصية اللجنة الاستشارية للفترة ٢٠١٥/٢٠١٤
(أ) تقديرات في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.	



الرجاء إعادة استعمال الورق



أولا - مقدمة

١ - تستتبع توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الواردة في الفقرات ٢٠ و ٣٨ و ٤٥ أدناه تخفيضا قدره ١٠٠ ٠٢٩ ١ دولار في الميزانية المقترحة لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥. وقد قدمت اللجنة، حيثما اقتضى الأمر، ملاحظات وتوصيات بشأن مسائل محددة في الفقرات الواردة أدناه.

٢ - لقد اجتمعت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في التقرير، بممثلين عن الأمين العام قدموا إليها معلومات وإيضاحات إضافية اختُتمت بردود خطية وردت في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٤. وترد في نهاية هذا التقرير قائمة بالوثائق التي استعرضتها اللجنة والوثائق التي استندت إليها كمعلومات أساسية عند نظرها في مسألة تمويل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. ويمكن الاطلاع على التعليقات والتوصيات المفصلة للجنة بشأن النتائج التي توصل إليها مجلس مراجعي الحسابات وبشأن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في تقريرها ذوي الصلة (انظر A/68/843 و A/68/782، على التوالي).

ثانيا - أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣

٣ - اعتمدت الجمعية العامة، بقرارها ٢٧٣/٦٦، مبلغا إجماليه ٦٤٨ ٣٩٤ ٠٠٠ دولار (صافيه ٦٣٥ ٧٧٠ ٠٠٠ دولار) للإنفاق على البعثة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣. وقد بلغ مجموع النفقات لتلك الفترة مبلغا إجماليه ٦٢٩ ٢٤٧ ٠٠٠ دولار (صافيه ٦١٥ ١٩٦ ٠٠٠ دولار)، أي بنقصان إجماليه ١٩ ١٤٧ ٠٠٠ دولار (صافيه ٢٠ ٥٧٣ ٤٠٠ دولار) عن المبلغ الذي اعتمدته الجمعية، وهو ما يعادل نسبة ٩٧ في المائة من حيث معدل تنفيذ الميزانية. ويرد تحليل مفصل للفروق في الفرع الرابع من تقرير أداء الميزانية (A/68/626).

٤ - ويعزى نقص الإنفاق أساسا إلى ما يلي:

(أ) نقص الإنفاق على شرطة الأمم المتحدة (١٠٠ ١٦ ٩٥٠ دولار، أو نسبة ٢١,٢ في المائة): وهو يرجع أساسا إلى ارتفاع معدل الشغور الفعلي، إذ بلغ ٢٤,٤ في المائة، مقابل معدل ٦ في المائة المطبق في الميزانية، إثر خفض القوام المأذون به لعنصر الشرطة

من ١ ٣٥١ إلى ٩٥١ فرداً (سُحب ٤٠٠ ضابط في مطلع عام ٢٠١٣)، على النحو الذي أقره مجلس الأمن في قراره ٢٠٧٠ (٢٠١٢)؛

(ب) نقص الإنفاق على الموظفين الدوليين (٨٩٥ ٥٠٠ دولار، أو نسبة ٥,٤ في المائة): وهو يعود أساساً إلى انخفاض الاحتياجات الفعلية لتغطية التكاليف العامة للموظفين التي تمثل ٨٤ في المائة من صافي المرتبات، مقارنة بالنسبة المقدرة في الميزانية والبالغة ٩٤ في المائة من صافي المرتبات، وإلى حدوث ارتفاع طفيف في معدل الشغور الفعلي إذ بلغ ١٠,٦ في المائة، مقابل معدل ١٠ في المائة المدرج في الميزانية؛

(ج) نقص الإنفاق على المرافق والهياكل الأساسية (٦٠٠ ٤٦١ دولار، أو نسبة ٢,٦ في المائة): ومردده أساساً إلى: '١' انخفاض الاحتياجات المتعلقة بالمرافق العامة نظراً إلى انخفاض استهلاك الكهرباء نتيجة إغلاق المعسكرات في سياق الانسحاب الجزئي للقوات، وإيراد أسعار أنسب في إطار العقد المنقح، وعدم تجديد عقد إيجار المولدات الكهربائية؛ و '٢' وإيراد أسعار أنسب في إطار العقد المنقح المبرم لتقديم الخدمات الأمنية، بما في ذلك خدمات أفراد الأمن المسلحين وحراس الإطفاء وفريق إزالة الألغام باستخدام الكلاب؛ و '٣' انخفاض الاحتياجات المتعلقة بقطع الغيار والصيانة ولوازم الدفاع الميداني نتيجة إغلاق المعسكرات ووضع سياسة أكثر صرامة بشأن إدارة موجودات المخزون. وعوض جزء من هذا الفرق ما يلي: '١' نشوء احتياجات إضافية عن ارتفاع تكلفة الوقود (بتكلفة فعلية تبلغ ١,٠٨ دولار للتر الواحد مقارنة بالسعر المدرج في الميزانية وهو ٠,٩٣ دولار للتر الواحد)، وإدراج الوقود المخصص للمولدات الكهربائية والمشمول بعقد مولدات الكهرباء في إطار عقد التسليم الجاهز للوقود ورسوم التعبئة الإضافية للمخزون الاستراتيجي من الوقود؛ و '٢' إنشاء معسكرين نتيجة نقل القوات؛

(د) نقص الإنفاق على النقل الجوي (٢ ٣١١ ٩٠٠ دولار، أو نسبة ١٠,٧ في المائة): وهو يعزى أساساً إلى انخفاض الاحتياجات المتعلقة باستئجار وتشغيل طائرات الهليكوبتر، نتيجة لإعادة النظر في جداول الرحلات الجوية المنتظمة وللانخفاض الذي شهدته العمليات العسكرية بفضل تحسن الحالة الأمنية؛

(هـ) نقص الإنفاق على الاتصالات (١٤٩ ١٠٠ دولار، أو نسبة ١٦,٨ في المائة): وهو يُعزى أساساً إلى إلغاء عقود الخدمات المتعددة الوسائط المبرمة مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وإلغاء إنتاج برنامج تلفزيوني للتوعية بسبب عدم امتثال المتعاقد للعقد المبرم معه؛ وتوفير خدمات الإنترنت للبعثة من خلال نظام الموجات الدقيقة الخاص بها، وما أعقب ذلك من إلغاء الاستفادة من خدمات الإنترنت التي كان

يوفرها على الصعيد الإقليمي أحد مقدمي الخدمات التجارية؛ وانخفاض استخدام المحطات الطرفية المخصصة للاتصالات في حالات الطوارئ وانخفاض تكاليف تقديم خدمات الهاتف المحمول.

٥ - وقابل جزئياً نقص الإنفاق نشوء احتياجات إضافية ترجع أساساً إلى ما يلي:

(أ) الوحدات العسكرية (٢٠٠ ١٣٤ ٧ دولار، أو نسبة ٣,٨ في المائة): ترجع الاحتياجات الإضافية إلى ارتفاع تكاليف السفر لأغراض التناوب في بعض الوحدات العسكرية؛ وارتفاع مستويات الصلاحية التشغيلية للمعدات المملوكة للوحدات؛ وشحن معدات مملوكة لخمسة وحدات لإعادتها إلى أوطانها. وقابل هذا الفرق جزئياً انخفاض الاحتياجات المتعلقة بحصص الإعاشة بسبب إنفاذ عقد جديد بحد أقصى أقل لحصة الفرد في اليوم وانخفاض عدد حصص الإعاشة؛ وانخفاض تكاليف التخزين والنقل والتبريد؛

(ب) الموظفون الوطنيون (٨٠٠ ٩٥٦ ٦ دولار، أو نسبة ٢٣,٢ في المائة): ترجع الاحتياجات الإضافية إلى تنقيح جداول مرتبات الموظفين الوطنيين اعتباراً من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ وانخفاض معدل الشغور الفعلي، الذي بلغ ٢,٨ في المائة في وظائف الموظفين الفنيين الوطنيين، مقارنة بنسبة ٨ في المائة المطبقة في الميزانية.

٦ - وخلال الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة تقليص حجمها تدريجياً وفقاً لقراري مجلس الأمن ٢٠١٢ (٢٠١١) و ٢٠٧٠ (٢٠١٢)، اللذين قرر فيهما المجلس إنقاص ١٠٧٠ فرداً من أفراد الوحدات العسكرية (من القوام المأذون به البالغ ٣٤٠٠ فرداً) وإنقاص ٦٤٠ فرداً من أفراد الشرطة (من القوام المأذون به البالغ ٣٢٤١ فرداً)، من خلال سحب ٤٠٠ ضابط في مطلع عام ٢٠١٣ وتخفيض عدد أفراد وحدات الشرطة المشكّلة إلى ١٦٠٠ فرد (من ١٧٩٠ فرداً) بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٣. وعلى الرغم من البيئة السياسية غير المواتية، التي تتسم بالصراع بين فرعي الحكومة التنفيذي والتشريعي، واصلت البعثة عملها في مجال بناء المؤسسات وتعزيز الحوار السياسي. وبالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، لا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قدمت البعثة المساعدة للحكومة في الإعداد للانتخابات التشريعية والبلدية والمحلية المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٤.

٧ - ويمكن الاطلاع على تعليقات اللجنة الاستشارية على المعلومات المقدمة في تقرير الأداء بشأن كل وجه من أوجه الإنفاق، حيثما كان ذلك مناسباً، في مناقشة الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ الواردة أدناه.

ثالثا - الوضع المالي والمعلومات المتعلقة بالأداء في الفترة الحالية

٨ - أبلغت اللجنة الاستشارية بأن مجموع ما قُسم كأُنصبة مقررة على الدول الأعضاء، حتى ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٤، بلغ ٦ ٢٩٨ ٠٣٩ ٠٠٠ دولار فيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي منذ إنشائها. وكان مجموع المدفوعات المقبوضة يبلغ في ذلك التاريخ ٦ ١٥٢ ٥٧١ ٠٠٠ دولار، وبذلك يتبقى رصيد غير مسدد قدره ١ ٤٥ ٤٦٨ ٠٠٠ دولار. وأبلغت اللجنة أيضا بأن المبلغ المستحق عن القوات، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، كان هو ١٨ ٥٢٣ ٠٠٠ دولار وبأن المبلغ المستحق عن المعدات المملوكة للوحدات، حتى ذلك التاريخ، كان هو ٢٧ ٨٦٢ ٠٠٠ دولار. وفي ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٤، كانت الأموال النقدية المتاحة للبعثة تبلغ ٢٤٧ ٦٠٠ ٠٠٠ دولار. وبعد خصم احتياطي تشغيلي لمدة ثلاثة أشهر قدره ٩٤ ٨٦٤ ٠٠٠ دولار (باستثناء المبالغ المسددة للبلدان المساهمة بقوات وبوحدات شرطة مشكلة)، فإن الفائض النقدي المتبقي، البالغ ١٥٢ ٧٣٦ ٠٠٠ دولار، كان كافيا لسداد التكاليف المستحقة للبلدان المساهمة بقوات وبوحدات شرطة مشكلة على النحو المقرر في آذار/مارس ٢٠١٤. وفيما يتعلق بتعويضات الوفاة والعجز، أبلغت اللجنة بأنه تم، منذ إنشاء البعثة وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، تسديد مبلغ قدره ٤ ٧٠٢ ٠٠٠ دولار لتسوية ١٤٩ مطالبة. وحتى ذلك التاريخ، تم الالتزام بمبلغ قدره ٢٠١ ٠٠٠ دولار لتغطية تكلفة أربع مطالبات مستحقة لم تسو بعد.

٩ - وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن مستويات شغل الوظائف في البعثة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ كانت، في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤، على النحو التالي:

الوظائف والوظائف المؤقتة	الوظائف المأذون بها ^(١)	الوظائف المشغولة	معدل الشغور (النسبة المئوية)
الوحدات العسكرية	٦ ٢٧٠	٥ ٧٩٤	٧,٦
شرطة الأمم المتحدة	٩٥١	٨٣٨	١١,٩
وحدات الشرطة المشكلة	١ ٦٠٠	١ ٥٧٤	١,٦
الأفراد المقدمون من الحكومات	٥٠	٣٧	٢٦,٠
الوظائف			
الموظفون الدوليون	٤٣٧	٣٥٩	١٧,٨
الموظفون الوطنيون			
الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	١٣١	١٢٩	١,٥
الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة	١ ١٧٠	١ ١٠٩	٥,٢

الوظائف والوظائف المؤقتة	الوظائف المؤقتة	معدل الشغور	الوظائف المشغولة (النسبة المئوية)
الوظائف المؤقتة			
الموظفون الدوليون	٣	٢	٣٣,٣
الموظفون الوطنيون			
الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	٣	٢	٣٣,٣
الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة	-	-	-
متطوعو الأمم المتحدة	١٩٥	١٦٧	١٤,٤

(أ) يمثل أعلى مستوى للقوام المأذون به لهذه الفترة.

١٠ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن مجلس الأمن، كرد فعل على تدهور الوضع في جنوب السودان، أذن في قراره ٢١٣٢ (٢٠١٣) باتخاذ جميع الخطوات الضرورية لتيسير التعاون بين البعثات. بما في ذلك القيام مؤقتاً بنقل القوات والعناصر الداعمة والمضاعفة للقوة من بعثات أخرى إلى بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، رهناً بموافقة البلدان المساهمة بقوات. وفي هذا الصدد، أبلغت اللجنة، لدى استفسارها، بأن وحدة من ٣٢٨ جندياً، ضمن وحدة من ٣٥٠ جندياً كان من المقرر إعادتها إلى الوطن في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، في إطار التخفيض المقرر الذي أذن به المجلس في قراره ٢١١٩ (٢٠١٣)، نقلت من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي إلى بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.

١١ - وزودت اللجنة الاستشارية بمعلومات عن النفقات الحالية والمتوقعة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤. وقد بلغت نفقات الفترة الحالية حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ مبلغاً إجماليه ٨٠٠ ٠٠٠ ٣٣٤ دولار (صافيه ٣٢٩ ٩٢٣ ٦٠٠ دولار) مقابل اعتماد إجماليه ٥٧٦ ٦١٩ ٠٠٠ دولار (صافيه ٥٦٣ ٢٦١ ٦٠٠ دولار). وفي نهاية الفترة الحالية، يُقدّر أن تبلغ النفقات الإجمالية ٥٤٤ ٠١٦ ٢٠٠ دولار، ويبقى رصيد حر متوقع قدره ٣٢ ٦٠٢ ٨٠٠ دولار، أو نسبة ٥,٧ في المائة، من الاعتماد الموافق عليه للفترة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤.

١٢ - وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن النفقات المتوقعة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ تعكس انخفاضاً في النفقات بالقياس إلى النفقات المدرجة في الميزانية تحت جميع فئات الموارد باستثناء تكنولوجيا المعلومات، والخبراء الاستشاريين، والخدمات الطبية. وتم توقع نقص في الإنفاق تحت بنود: (أ) الوحدات العسكرية نظراً لإنقاص ٢٤٩ فرداً من القوام المأذون به؛ و (ب) شرطة الأمم المتحدة، نتيجة لارتفاع متوسط معدل الشواغر المتوقع الذي يبلغ

١٠ في المائة، مقابل معدل ٦ في المائة المدرج في الميزانية؛ و (ج) وحدات الشرطة المشكلة، نظرا لانخفاض احتياجات السفر والتمركز والتناوب والإعادة إلى الوطن؛ و (د) الموظفون الدوليون، نتيجة لارتفاع متوسط معدل الشواغر المتوقع الذي يبلغ ١٤ في المائة، مقابل معدل ٥ في المائة المدرج في الميزانية؛ و (هـ) الموظفون الوطنيون، نتيجة لارتفاع متوسط معدل الشواغر المتوقع الذي يبلغ ٤ في المائة، مقابل معدل ٣ في المائة المدرج في الميزانية؛ و (و) الاتصالات، نتيجة لانخفاض التكاليف استنادا إلى ترتيبات تقاسم التكاليف بين البعثة ووكالات الأمم المتحدة فيما يتعلق بعمليات مركز الاتصالات الذي يديره برنامج الأغذية العالمي، ولحدوث حالات تأخير في توفير الخطوط المستأجرة وإلغاء خدمة الإنترنت التجارية في المناطق وانخفاض الاحتياجات المتعلقة بالحملات الإعلامية في انتظار إتمام العملية الانتخابية. وقابل جزئيا هذا النقص المتوقع في الإنفاق زيادة متوقعة في الإنفاق تحت بند تكنولوجيا المعلومات نظرا لإعادة تحديد أولويات الموارد فيما يتصل بتنفيذ النظام المركزي لتخطيط الموارد (نظام أوموجا).

رابعاً - الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥

الولاية والنتائج المقررة

١٣ - أنشأ مجلس الأمن ولاية البعثة بموجب قراره ١٥٤٢ (٢٠٠٤)، ومددها بموجب قرارات أصدرها لاحقا. وأذن المجلس في قراره ٢١١٩ (٢٠١٣) بتمديد ولاية البعثة إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ وهو أحدث تمديد حتى الآن. وفي ذلك القرار، قرر المجلس تقليص القوام العسكري المأذون به للبعثة من ٢٧٠ ٦ فردا إلى ٢١٠ ٥ فردا عن طريق إجراء سحب متوازن لعدد من أفراد المشاة والهندسة وأذن بنشر عنصر شرطة يصل قوامه إلى ٦٠١ ٢ فرد. ويأتي ذلك بعد تخفيض قدره ١٧١٠ ١ أفراد من قوام الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة في الفترة السابقة، ويدخل في إطار مواصلة خفض التدريجي لعدد أفراد البعثة الذي ارتفع بشدة بعد الزلزال، وفي إطار خفض الأنشطة التي تضطلع بها البعثة في مواجهة التحديات التي فرضها الزلزال الذي ضرب البلد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ (انظر أيضا S/2012/678، الفقرة ٤٧).

١٤ - وفي تقرير الأمين العام عن ميزانية البعثة، يذكر أن البعثة التي كانت قد أنشئت مكاتب لها في جميع مقاطعات هايتي العشر ستستمر في إعادة النظر في حجمها وتركيبها لكي تقلل كثافة وجودها وتتحول تدريجيا من عملية كبيرة لحفظ السلام إلى بعثة مساعدة

أصغر حجما وأشد تركيزا. ويوضح أن البعثة ستحتفظ خلال الفترة ٢٠١٥/٢٠١٤ بخمسة من مكاتبها الإقليمية في بور - أو - برانس (المقاطعة الغربية)، وكاب - هايسيان (المقاطعة الشمالية)، وغونايف (مقاطعة أرتيبونيت) ولي كاي (المقاطعة الجنوبية) وجاكميل (المقاطعة الجنوبية الشرقية) وأنها تعتزم تحويل خمسة من مكاتبها بالمقاطعات إلى مكاتب اتصال في هينش (المقاطعة الوسطى) وجيريمي (مقاطعة غران - آنس) وميراغوان (مقاطعة نيب) وفور ليرتيه (المقاطعة الشمالية الشرقية) وبور - دو - بي (المقاطعة الشمالية - الغربية). ويشير كذلك إلى أن تركيز أنشطة البعثة يستلزم مواصلة خفض التدريجي للعنصر الفني ولعنصر الدعم في هيكل الوظائف المدنية بالبعثة (A/68/737، الفقرتان ٥ و ٦).

الاحتياجات من الموارد

١٥ - تبلغ الميزانية المقترحة للبعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ ما إجماليه ٤٠٠ ٠٤١ ٥١٢ دولار (صافيه ٩٠٠ ٦٨٦ ٤٩٩ دولار)، وهو ما يعكس انخفاضا إجماليا قدره ٦٠٠ ٥٧٧ ٦٤ دولار عن الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ البالغ إجماليها ٠٠٠ ٦١٩ ٥٧٦ دولار، أي بنسبة ١١,٢ في المائة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الموارد المقترحة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٤ تقل بمبلغ ٨٠٠ ٩٧٤ ٣١ دولار، أي بنسبة ٥,٩ في المائة، عن النفقات المتوقعة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ البالغة ٢٠٠ ٠١٦ ٥٤٤ دولار (انظر الفقرة ١١ أعلاه). ويرجع التخفيض المقترح أساسا إلى تخفيض المبالغ المطلوب تخصيصها لبند الوحدات العسكرية وبند الموظفين المدنيين وبند المرافق والهياكل الأساسية نتيجة لتخفيض القوام المأذون به من أفراد الوحدات العسكرية عملا بقرار مجلس الأمن ٢١١٩ (٢٠١٣) والإلغاء المقترح لوظائف الموظفين الدوليين. وترد معلومات مفصلة عن الموارد المالية المطلوبة وتحليل للفروق في الفرعين الثاني والثالث من تقرير الميزانية المقترحة. ويوضح الأمين العام أن تقديرات التكاليف للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ تراعي توقع توفير مبلغ ٩٠٠ ٨٤٨ دولار من التكاليف نتيجة لزيادة الكفاءة (المرجع نفسه، الفقرة ٩٦). وترحب اللجنة الاستشارية بالجهود التي يبذلها الأمين العام لتقليل التكاليف، وتنتظر من البعثة أن تنفذ هذه التدابير بطريقة لا تهدد سلامة وأمن موظفيها ومبانيها ولا تعرض للخطر تنفيذها للأنشطة الصادرة بها تكليف.

١٦ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ٩٥ من تقرير الأمين العام أن القيمة المقدرة للمساهمات غير المدرجة في الميزانية التي تقدمها الحكومة للبعثة بموجب اتفاق مركز القوات تصل إلى ٧٠٠ ٩٦٥ ٢١ دولار للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، من حيث القيمة الإيجارية المقدرة للأراضي والمباني التي توفرها الحكومة للبعثة والقيمة المقدرة لما تحصل عليه البعثة من إعفاءات

من ضرائب المغادرة ورسوم الهبوط والرسوم الجمركية. وتلاحظ اللجنة مع التقدير المساهمات المستمرة التي تُقدّم للبعثة بموجب اتفاق مركز القوات.

الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة

الفئة	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣ ^(أ)	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٤	الفرق
أفراد الوحدات العسكرية	٦ ٢٧٠	٥ ٠٢١	(١ ٢٤٩)
شرطة الأمم المتحدة ^(ب)	١ ٠٠١	١ ٠٠١	-
أفراد وحدات الشرطة المشكلة	١ ٦٠٠	١ ٦٠٠	-

(أ) يمثل أعلى مستوى للقوام المأذون به للفترة.

(ب) يشمل ٥٠ فردا من أفراد الشرطة المدرجين تحت بند الأفراد المقدمين من الحكومات.

١٧ - تصل الاحتياجات المقدرة للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ إلى ٣٨٢ ٠٠٠ ٢٥٩ دولار، وهو ما يُمثّل انخفاضاً قدره ٣٦ ٢١٠ ٥٠٠ دولار، أي بنسبة ١٢,٣ في المائة، قياساً إلى مخصصات الفترة ٢٠١٤/٢٠١٣ التي بلغت ٢٩٥ ٥٩٢ ٥٠٠ دولار. وكما يتضح من الفقرة ١٣ أعلاه، فإن هذا الانخفاض يُعزى أساساً إلى إنقاص ١ ٢٤٩ فرداً من أفراد الوحدات العسكرية من القوام المأذون به للبعثة عملاً بقرار مجلس الأمن ٢١١٩ (٢٠١٣) وما نتج عن ذلك من انخفاض المبالغ المطلوب تخصيصها لسداد تكاليف القوات والمعدات المملوكة للوحدات وترتيبات الدعم اللوجستي الذاتي وحصص الإعاشة وسفر الوحدات لأغراض التناوب إلى الحكومات المساهمة بقوات بمعدلات السداد الموحدة. ويقابل انخفاض الاحتياجات جزئياً زيادة في تكاليف السفر لأغراض تمرکز وحدات الشرطة المشكلة وتناوبها وإعادة أفرادها إلى الوطن استناداً إلى أنماط الإنفاق التي سادت في الفترات الأخيرة.

الأفراد المدنيون

الفئة	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣ ^(أ)	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٤	الفرق
الموظفون الدوليون	٤٣٧	٣٩٧	(٤٠)
الموظفون الوطنيون	١ ٣٠١	١ ٢٤٠	(٦١)
متطوعو الأمم المتحدة	١٩٥	١٥٣	(٤٢)
الوظائف المؤقتة ^(ب)			

الفئة	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣ ^(أ)	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٤	الفرق
الموظفون الدوليون	١	٥	٤
الموظفون الوطنيون	٣	-	(٣)
المجموع	١ ٩٣٧	١ ٧٩٥	(١٤٢)

(أ) لا تشمل وظيفتين تحت بند الوظائف المؤقتة الدولية (١ أ ع م، ١ مد-٢) أنشأتهما المراقبة المالية في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤.

(ب) تمول تحت بند المساعدة المؤقتة العامة.

١٨ - تصل الاحتياجات المقدرة للموظفين المدنيين للفترة ٢٠١٥/٢٠١٤ إلى ١٢١ ٤٥٩ ٧٠٠ دولار، وهو ما يعكس انخفاضا قدره ١٦ ٢٥٣ ٩٠٠ دولار، أي بنسبة ١١,٨ في المائة، عن مخصصات الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ التي بلغت ١٣٧ ٧١٣ ٦٠٠ دولار. ويتعلق انخفاض الاحتياجات أساسا باقتراح إلغاء ٢٧ وظيفة دولية واقتراح تحويل ١٣ وظيفة من فئة الوظائف الدولية إلى ٩ وظائف وطنية من الفئة الفنية و ٣ وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة ووظيفة من فئة متطوعي الأمم المتحدة. وتُعزى الانخفاضات أيضا إلى اقتراح إلغاء ٨٠ وظيفة وطنية و ٣٩ وظيفة لمتطوعين من متطوعي الأمم المتحدة واقتراح تحويل ٤ وظائف لمتطوعي الأمم المتحدة إلى وظائف وطنية من الفئة الفنية. ويقابل انخفاض الاحتياجات جزئيا اقتراح إنشاء وحدة دعم الحلول المتكاملة بملاك يتألف من أربع وظائف دولية مؤقتة (انظر التعليقات المتعلقة بذلك في الفقرات من ٢٩ إلى ٣٨ أدناه)

١٩ - وفيما يلي معاملات الشغور المطبقة على تقديرات التكاليف للموظفين المدنيين: ١٠ في المائة للموظفين الدوليين، و ٢ في المائة للموظفين الوطنيين من الفئة الفنية، و ٣ في المائة للموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة، و ٣ في المائة لمتطوعي الأمم المتحدة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن معدلات شغور الوظائف الدولية تقل بشدة عن المعدلات المطبقة للفترة السابقة بينما لم تتغير معدلات شغور الوظائف الوطنية ووظائف متطوعي الأمم المتحدة. ويذكر الأمين العام أن معاملات الشغور المقترحة تعكس أحدث أنماط شغل الوظائف والتغيرات في عدد وتركيبية الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٤، بما في ذلك خفض التدريجي المشار إليه أعلاه، مقارنة بالافتراضات التي استندت إليها ميزانية الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ (المرجع نفسه، الفقرة ٩٨).

٢٠ - وزودت اللجنة الاستشارية، بناء على طلبها، بمعلومات عن الوظائف الشاغرة في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤، وأظهرت المعلومات أن ٢٠ وظيفة ظلت شاغرة في البعثة لأكثر

من ١٢ شهرا وأن ١٧ وظيفة من تلك الوظائف بدأت إجراءات التعيين الخاصة بها واقترح إلغاء وظيفتين منها في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥. غير أن اللجنة تلاحظ أن إجراءات التعيين الخاصة بوظيفة مساعد وطني لشؤون الموارد البشرية من فئة الخدمات العامة لم تبدأ بعد وأن الوظيفة لا تزال شاغرة منذ ٢٧ شهرا. وتنتظر اللجنة أن تُشغل جميع الوظائف الشاغرة على وجه السرعة. وتلاحظ اللجنة أيضا مع القلق أن الأمين العام، في هذه الحالة، لم يمثل بدقة، في ميزانيته المقترحة للبعثة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، لأحكام القرار ٢٦٤/٦٦ بشأن ضرورة إعادة تبرير الوظائف التي لا تزال شاغرة منذ سنتين أو أكثر. وعلى نحو ما ستيبته اللجنة الاستشارية في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة (A/68/782)، فإن اللجنة تؤكد من جديد، كمبدأ عام، على ضرورة إعادة النظر في استمرار تلك الوظائف وضرورة إدراج مقترحات بشأن استبقائها أو إلغائها في جميع الميزانيات المقترحة المقبلة. وتوصي اللجنة في هذا الصدد بإلغاء الوظيفة الشاغرة لمساعد وطني لشؤون الموارد البشرية من فئة الخدمات العامة.

توصيات بشأن الوظائف

٢١ - يقترح الأمين العام مواصلة تخفيض مستوى ملاك البعثة من الموظفين المدنيين، إضافة إلى التخفيضات المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، مع مواصلة البعثة خفض حجمها وتقليص نطاقها تدريجيا لكي تعكس عملية تركيز المهام التي تضطلع بها، ونقل هذه المهام إلى السلطات الوطنية وغيرها من الشركاء المعنيين حيثما أمكن ذلك. وتشمل التغييرات الهيكلية المقترحة إعادة تشكيل عنصر سيادة القانون بالبعثة، بما في ذلك إلغاء قسم العدالة، وإنشاء ثلاثة أقسام مواضيعية جديدة، وهي: قسم الدعم المؤسسي وإصلاح القوانين، وقسم الولايات القضائية النموذجية، وقسم الاستقلال والمساءلة. وسوف يشتمل اقتراح إعادة التشكيل أيضا على دمج مكتب تنسيق شؤون سيادة القانون في مكتب نائب الممثلة الخاصة للأمين العام (الشؤون السياسية وسيادة القانون). ويقترح الأمين العام كذلك إنشاء وحدة لدعم الحلول المتكاملة من أجل تعزيز التنسيق وإدارة المعلومات بشأن الخطط الوطنية المتصلة بالصحة والمياه والصرف الصحي. وأقترح إخضاع عنصر الدعم لتغييرات إضافية تواكب التقليص المستمر لنطاق البعثة وحجمها. ويرد في الفقرات من ٢٤ إلى ٩٤ من تقرير الميزانية وصف مفصل للتغييرات المقترحة في ملاك الموظفين في إطار كل عنصر من العناصر، وترد في مرفق هذا التقرير قائمة بالتغييرات المقترحة إدخالها على هيكل الوظائف المدنية.

إلغاء الوظائف

٢٢ - يقترح الأمين العام إلغاء ١٤٦ وظيفة من الوظائف الثابتة ومن الوظائف المؤقتة لمتطوعي الأمم المتحدة على النحو الآتي بيانه:

(أ) ٢٧ وظيفة دولية (١ ف-٥، و ٩ ف-٤، و ٩ ف-٣، و ٥ ف-٢، و ٣ من فئة الخدمة الميدانية)؛

(ب) ٨٠ وظيفة وطنية (٧ وظائف وطنية من الفئة الفنية و ٧٣ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة)؛

(ج) ٣٩ وظيفة من وظائف متطوعي الأمم المتحدة.

٢٣ - ولا تعترض اللجنة الاستشارية على اقتراح الأمين العام إلغاء ١٤٦ وظيفة ثابتة ومؤقتة.

نقل الوظائف

٢٤ - بناء على الأسباب المبينة في الفقرة ٢١ أعلاه، يقترح الأمين العام نقل ٤٢ وظيفة ثابتة أو مؤقتة (١ مد-٢، و ٣ ف-٥، و ٣ ف-٤، و ٥ ف-٣، و ١ ف-٢، و ١٤ وظيفة وطنية من الفئة الفنية و ٩ وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة و ٦ وظائف لمتطوعي الأمم المتحدة). وتتعلق معظم التغييرات المقترحة بإعادة تشكيل عنصر سيادة القانون لتمكين البعثة من تحقيق أهدافها المحددة وتيسير تنفيذ خططها لتركيز الأنشطة.

٢٥ - وتبعاً لذلك، ستعزز قدرات مكتب نائب الممثلة الخاصة للأمين العام (الشؤون السياسية وسيادة القانون) بعد أن تنتقل إليه من مكتب تنسيق شؤون سيادة القانون وظيفة منسق شؤون سيادة القانون (مد-٢) ووظيفة مساعد إداري (من فئة الخدمات العامة الوطنية) وتنتقل إليه من قسم العدالة الملغى وظيفتان من الوظائف الثابتة/المؤقتة لموظف للشؤون القضائية (١ ف-٣ و ١ من متطوعي الأمم المتحدة). وإلى جانب ذلك، سيتشكل قسم دعم المؤسسات وإصلاح القوانين من وظيفة كبير الموظفين للشؤون القضائية (ف-٥) ستنتقل إليه من مكتب تنسيق سيادة القانون، ومن الوظائف التي ستنتقل إليه من قسم العدالة السابق، وهي ٥ وظائف لموظفين للشؤون القضائية (١ ف-٤، و ١ ف-٣، و ٣ وظائف لموظفين وطنيين من الفئة الفنية) ووظيفتان لمساعد إداري (من فئة الخدمات العامة الوطنية)؛ وسيتشكل قسم الولايات القضائية النموذجية من الوظائف التي ستنتقل إليه من قسم العدالة السابق، وهي وظيفة كبير موظفين للشؤون القضائية (ف-٥)، و ١٤ وظيفة لموظفين للشؤون القضائية (١ ف-٤، و ١ ف-٣، و ٩ وظائف وطنية من الفئة الفنية، و ٣ وظائف

لمتطوعي الأمم المتحدة) و ٣ وظائف لمساعدين إداريين (من فئة الخدمات العامة الوطنية)؛ وسيتشكل قسم الاستقلال والمساءلة من الوظائف التي ستنتقل إليه، وهي وظيفة كبير موظفين للشؤون القضائية (ف-٥) اقترح خفض رتبته من مد-١، و ٤ وظائف لموظفين للشؤون القضائية (١ ف-٤، و ١ ف-٣، ووظيفتان لموظفين وطنيين)، ووظيفة لموظف معاون للشؤون القضائية، ووظيفتان لمساعد إداري (من فئة الخدمات العامة الوطنية).

تحويل الوظائف

٢٦ - تمشيا مع الجهود التي بذلتها البعثة ولا تزال تبذلها لتعزيز بناء القدرات الوطنية، يقترح الأمين العام تحويل ٢٠ وظيفة (خمس وظائف من الرتبة ف-٣، ووظيفة واحدة من الرتبة ف-٢، وسبع وظائف من فئة الخدمة الميدانية، وثلاث وظائف مؤقتة من الفئة الفنية الوطنية وأربع وظائف لمتطوعي الأمم المتحدة) إلى وظائف ثابتة وطنية.

٢٧ - وتوصي اللجنة بالموافقة على ما اقترحه الأمين العام من نقل وتحويل للوظائف.

الوظائف المؤقتة الجديدة

٢٨ - فيما يتعلق بإنشاء وحدة دعم الحلول المتكاملة لتعزيز القدرات داخل البلد والتخفيف من حدة آثار وباء الكوليرا، يقترح الأمين العام إنشاء أربع وظائف مؤقتة، هي كبير منسقين لمكافحة الكوليرا في هايتي (برتبة أمين عام مساعد)، ومدير لشؤون إدارة البرامج (مد-٢)، وموظف لإدارة المعلومات (ف-٣)، وموظف لشؤون الإعلام (ف-٣)، تمول في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

وحدة دعم الحلول المتكاملة

٢٩ - يشير الأمين العام إلى أن هايتي تضررت بشدة من جراء تفشي الكوليرا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ وإلى أن هذا الوباء أودى، منذ ذلك الحين، بحياة ٣٠٧ ٨ أشخاص وأثر على ٨٢٠ ٦٨٠ شخصاً في جميع أنحاء البلد. ويشير كذلك إلى أن الحكومة أطلقت في شباط/فبراير ٢٠١٣ الخطة الوطنية للقضاء على الكوليرا، التي تتناول العوامل الهيكلية والثقافية التي تتيح استمرار انتشار هذه الجائحة. ونظراً لأن التمويل والتنسيق والمسائل المتعلقة بالقدرات لا تزال تعيق التنفيذ الفعال للخطة الوطنية، فإن الأمين العام يقترح إنشاء وحدة لدعم الحلول المتكاملة من أجل تعزيز القدرات داخل البلد والتخفيف من إمكانية زعزعة الاستقرار الذي قد يسببه هذا الوباء (المرجع نفسه، الفقرة ٣٢).

٣٠ - ويشير الأمين العام أيضا إلى أن البعثة ستقوم بإنشاء وحدة لدعم الحلول المتكاملة في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ لمساعدة حكومة هايتي في تنفيذ الخطط الوطنية في مجالات الصحة والمياه والصرف الصحي. ويوضح أن الوحدة ستركز على أربعة أهداف رئيسية هي: (أ) كفالة قدر أكبر من التنسيق بين جهود البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري دعما للسياسات الوطنية الرامية إلى معالجة أوجه الضعف الهيكلي في شبكات المياه والصرف الصحي وتعزيز المؤسسات الصحية الوطنية الهايتية؛ و (ب) كفالة تنفيذ عملية تخطيط استراتيجي متكامل بشأن المسائل المتصلة بالمياه والصرف الصحي، ومكافحة الأوبئة، والتخفيف من حدة آثار الفيضانات وغيرها من الكوارث عن طريق تقديم الدعم لنظم إدارة المعلومات المتكاملة، وتيسير تعبئة الشركاء بشأن مسائل الحوكمة الرئيسية والإشراف على قيام الأمم المتحدة بتنفيذ خطة عمل متكاملة لدعم الخطة الوطنية للقضاء على الكوليرا؛ و (ج) تيسير إدارة المعلومات بشأن القضايا والجهات الفاعلة ذات الصلة والأنشطة المضطلع بها في جميع أنحاء البلد؛ و (د) دعم جمع الأموال والتتبع المالي، بما في ذلك وضع استراتيجية شاملة للاتصالات وتنفيذها (المرجع نفسه، الفقرة ١٦). وفي أثناء نظرها في مقترحات الأمين العام، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن إنشاء الوحدة يتماشى مع قرار مجلس الأمن ٢١١٩ (٢٠١٣) الذي يحث فيه المجلس كيانات الأمم المتحدة على أن تواصل، بالتنسيق مع غيرها من الجهات الفاعلة المعنية، تقديم الدعم لحكومة هايتي في معالجة مواطن الضعف الهيكلية، وبخاصة في شبكات المياه والمرافق الصحية، ويؤكد على أهمية تعزيز المؤسسات الصحية الوطنية في هايتي. وأبلغت اللجنة كذلك بأن الافتقار إلى الخدمات العامة الأساسية، بما في ذلك المياه والخدمات الصحية، لا تزال تشكل أكثر الأسباب شيوعا لحدوث الاضطرابات المدنية في البلد، وشدد على أهمية تدابير بناء الثقة، بما في ذلك تدابير التخفيف من حدة الكوليرا، كجزء من الجهود التي تبذلها البعثة لتحقيق الاستقرار.

٣١ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن المراقبة المالية أبلغتها في تموز/يوليه ٢٠١٣ بأنها قد أذنت بإنشاء وظيفة مؤقتة كبير منسقين لمكافحة الكوليرا برتبة أمين عام مساعد للفترة الممتدة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، يتم تمويلها من موارد المساعدة المؤقتة العامة. وأبلغت المراقبة المالية اللجنة، في شباط/فبراير ٢٠١٤، بأنها قد أذنت بإنشاء وظيفة مؤقتة أخرى لمدير لشؤون إدارة البرامج برتبة مد-٢ للفترة نفسها يتم تمويلها بنفس الطريقة. وتُستوعب التكاليف ذات الصلة بالوظيفتين داخل ميزانية البعثة المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن موافقة المراقبة المالية علىوظيفتين المؤقتتين تستند إلى الحاجة الماسة إلى كفالة استجابة على نطاق المنظومة للتصدي لوباء الكوليرا، وتعزيز الجهود الرامية إلى تعبئة الموارد وتحسين تنسيق استراتيجيات الأمم المتحدة على مستوى المقر. وأبلغت اللجنة

كذلك بأن التوقيت هام جدا في الأنشطة المتعلقة بالصحة والمياه والصرف الصحي في هاييتي نظرا لاقتراب موسم الأمطار الذي يمتد من حزيران/يونيه إلى كانون الأول/ديسمبر. وبالتالي، يلزم إيجاد معظم عناصر الاستجابة المتصلة بالوقاية والهياكل الأساسية قبل حزيران/يونيه لكفالة توفير الحماية الكافية للفئات الضعيفة من السكان. ونتيجة لذلك، أُبلغت اللجنة بأن البعثة تسعى إلى إنشاء هذه الوحدة على أساس مؤقت خلال الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ من أجل إتاحة تقديم الدعم في الوقت المناسب في الجهود الجارية لمعالجة أوجه الضعف في قطاعات الصحة والمياه والصرف الصحي قبل حلول موسم الأمطار ولتعبئة الموارد من أجل تنفيذ السياسات والخطط الوطنية في هذه القطاعات.

٣٢ - وبناء على الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن اقتراح إنشاء وحدة دعم الحلول المتكاملة يأتي كرد فعل على ما لوحظ من ثغرات في التنسيق على الصعيد المحلي ويسعى إلى معالجة محدودية القدرة المخصصة داخل فريق الأمم المتحدة القطري للتعامل مع مسألة الكوليرا. وأبلغت اللجنة بأن المشاركة مطلوبة بسرعة على مستوى كبار الموظفين نظرا للحاجة إلى العمل عن كثب مع السلطات الوطنية على إنشاء آليات وأدوات لتوفير الخدمات في سبيل القضاء على الكوليرا في بيئة تتسم بتضاؤل الموارد ولمواصلة إشراك الشركاء الدوليين وتعبئة الموارد. علاوة على ذلك، أُبلغت اللجنة بأن الوحدة ستقدم دعما مخصصا في ما يتعلق بالقيادة العليا، إضافة إلى القدرات في مجالي إدارة المعلومات والاتصال من أجل دعم أعمال اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالكوليرا التي ستقوم حكومة هاييتي والأمم المتحدة بإنشائها. وطلبت اللجنة تزويدها بمعلومات، لكنها لم تحصل عليها، عن حجم الموارد التي قامت وكالات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في هاييتي بتقديمها من أجل مكافحة الكوليرا. وتطلب اللجنة تقديم تلك المعلومات إلى الجمعية العامة أثناء نظرها في الميزانية المقترحة من الأمين العام.

٣٣ - ويذكر الأمين العام أنه يقترح أن تدعم وظيفة كبير المنسقين، التي ستقع في نيويورك، زيادة تعزيز التنسيق بين جميع كيانات الأمم المتحدة المشاركة في التصدي لمسألة الكوليرا في هاييتي وكفالة الاستجابة المنسقة والفعالة في هذا الصدد. وأشار أيضاً إلى أن شاغل الوظيفة سيدعم الجهود التي يبذلها المستشار الخاص الحالي المعني بالطب المجتمعي والدروس المستفادة من هاييتي لحشد موارد إضافية، والعمل عن كثب مع الممثلة الخاصة للأمين العام ومنسق الأمم المتحدة المقيم/منسق الشؤون الإنسانية (المرجع نفسه، الفقرة ٣٥). وسيقوم مدير شؤون إدارة البرامج بقيادة وحدة دعم الحلول المتكاملة في البلد تحت الإشراف المباشر لنائب ممثلة الأمين العام/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية والعمل بمثابة حلقة اتصال مع سلطات هاييتي ومع

الجهات المعنية الأخرى لكفالة أن تكون الاستجابة التنفيذية للأمم المتحدة إزاء وباء الكوليرا متسقة مع استجابة حكومة هايتي (المرجع نفسه، الفقرة ٣٦). وسيقوم موظف شؤون الإعلام (ف-٣) بالإعلان عن القضايا والأحداث، فضلا عن رصد تقارير وسائط الإعلام المتعلقة بالصحة والمياه والصرف الصحي في هايتي، من أجل تحديد المسائل والاتجاهات السائدة (المرجع نفسه، الفقرة ٣٧)، في حين سيتولى موظف إدارة المعلومات (ف-٣) بإدارة المعلومات البرنامجية ومعلومات التمويل فيما يتصل بمبادرات الأمم المتحدة الرامية إلى دعم الصحة والمياه والمرافق الصحية في هايتي (المرجع نفسه، الفقرة ٣٨). ولدى الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن التكلفة المقدرة للاحتياجات المتصلة بأفراد الوحدة في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ تبلغ ١,٢ مليون دولار، وأنه سيتم استيعاب التكاليف التشغيلية للوحدة ضمن احتياجات البعثة المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥.

٣٤ - ولدى الاستفسار عن الحاجة إلى وظيفة برتبة مد-٢ لرئاسة وحدة دعم الحلول المتكاملة في هايتي، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأنه يُتوقع أن تقيم الوحدة وتحافظ على شراكات استراتيجية رفيعة المستوى مع النظراء الحكوميين، بما في ذلك مكتب رئيس الوزراء، ووزارة الصحة والسكان، والإدارة الوطنية للمياه، والاتصال أيضا بالجهات المانحة على مستوى كبار المسؤولين من أجل تحفيز الجهود المبذولة لتعبئة الموارد. لذلك يجب أن تكون رئاسة الوحدة على هذا المستوى للتمكن من الوصول والحفاظ على علاقات على المستوى الوزاري مع النظراء الوطنيين ورؤساء وكالات التعاون للجهات المانحة على الصعيد القطري. وعلاوة على ذلك، أُبلغت اللجنة بأن الأقدمية المتعلقة بالوظيفة ستساعد الأمم المتحدة على إدارة الأبعاد السياسية لمسألة وباء الكوليرا على نحو أفضل، فضلا عن المساعدة في تحسين عمليات الإدارة العامة والاتصالات فيما يتعلق بدور المنظمة في القضاء على وباء الكوليرا في هايتي.

٣٥ - أما فيما يتعلق بتوزيع المسؤوليات بين نائب الممثلة الخاصة للأمين العام/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية، ووظيفة كبير المنسقين المقترحة، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن كبير المنسقين سيركز على التنسيق مع المقر والاتصال مع الجهات المانحة التي ليس لديها وجود ميداني في هايتي، بينما يقوم نائب الممثلة الخاصة للأمين العام/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية بتنسيق أنشطة البعثة والفريق القطري للأمم المتحدة في هايتي، والاتصال مع الجهات المانحة الموجودة في هايتي وكبار المسؤولين الحكوميين. أما فيما يتعلق بالجوانب الفنية، فقد أُبلغت اللجنة بأن كبير المنسقين لن يتناول المسائل التشغيلية التي تقع تحت إشراف

نائب الممثلة الخاصة للأمين العام/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية، بل سيركز على التنسيق على نطاق المنظومة، وتعبئة الموارد، والاتصالات الاستراتيجية.

٣٦ - وفي هذا الصدد، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن الخطة التنفيذية للأمين العام لمدة سنتين من أجل القضاء على وباء الكوليرا، التي بدأت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، لم تحتذب قدراً كبيراً من التمويل. وبالمثل، فقد أُبلغت اللجنة بأن عناصر النداء الإنساني لمكافحة الكوليرا لخطة العمل من أجل هايي في عام ٢٠١٤ لم تتمكن من جمع سوى ١٨ في المائة من التمويل. وأُبلغت اللجنة بأن الحاجة تدعو إلى إيجاد قدرة مؤقتة لإجراء الاتصالات الإضافية والقيام بأعمال الدعوة وتعبئة الموارد على مستوى أمين عام مساعد في المقر، حيث نشأ الاقتراح الداعي إلى أن تقع وظيفة كبير المنسقين في نيويورك. وأُبلغت اللجنة أيضاً بأنه ما إن يتم توفير دعم وتمويل دوليين كافيين للبدء في الخطة التنفيذية لمدة سنتين ستنتفي الحاجة إلى وظيفة كبير المنسقين.

٣٧ - لا تعترض اللجنة الاستشارية على اقتراح الأمين العام إنشاء وظيفة مؤقتة لكبير منسقين لمكافحة الكوليرا برتبة أمين عام مساعد، وذلك نظراً للحاجة إلى استجابة جيدة للتنسيق على نطاق المنظومة للتصدي لوباء الكوليرا في هايي والحاجة إلى تعزيز الجهود المبذولة لتعبئة الموارد في ذلك الصدد. غير أن اللجنة توصي بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يستعرض دور كبير المنسقين ويوضحه من حيث صلته بالجهات الفاعلة الأخرى الرفيعة المستوى التي تضطلع أيضاً بدور في مكافحة وباء الكوليرا على نطاق المنظومة.

٣٨ - وفيما يتعلق بالوظائف المقترحة لمدير إدارة البرامج (مد-٢)، وموظف لشؤون الإعلام (ف-٣)، وموظف لإدارة معلومات (ف-٣)، ترى اللجنة الاستشارية أن هيكل ملاك الموظفين في البعثة يضم ما يكفي من القدرات لتوفير الدعم اللازم لكبير المنسقين. وبالتالي، توصي اللجنة بعدم الموافقة على اقتراح الأمين العام المتعلق بهذه الوظائف المؤقتة الثلاث.

التكاليف التشغيلية

(بدولارات الولايات المتحدة)

مخصصات الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤	التكاليف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥	الفرق
١٤٣ ٣١٢ ٩٠٠	١٣١ ١٩٩ ٧٠٠	(١٢ ١١٣ ٢٠٠)

٣٩ - تُقدر التكاليف التشغيلية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ بمبلغ ١٩٩ ٧٠٠ ١٣١ دولار، ما يمثل انخفاضا قدره ٢٠٠ ١١٣ ١٢ دولار، أي بنسبة ٨,٥ في المائة، مقارنة بمخصصات الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤. وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على هذه الموارد، رهنا بملاحظاتها وتوصياتها الواردة أدناه.

الخبراء الاستشاريون

٤٠ - تصل الاحتياجات المقدرة للخبراء الاستشاريين للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ إلى مبلغ ٨١٠ ٠٠٠ دولار، ما يمثل انخفاضا قدره ٣٧ ٠٠٠ دولار، أي بنسبة ٢ في المائة، مقارنة بمخصصات الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤. وتلاحظ اللجنة الاستشارية من تقرير الأداء للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣، أن المبلغ الذي أنفق على الخبراء الاستشاريين (٨٠٠ ٧٣٧ دولار) تجاوز المخصصات المأذون بها بنسبة ٢١٠ في المائة، ويُعزى ذلك أساسا إلى الاستعانة بـ ٢٠ خبيرا من خبراء المشاريع لفترات تتراوح من ٣ أشهر إلى ١٢ شهرا من أجل مساعدة حكومة هايتي في عمليات إصلاح قطاع الخدمة المدنية وفي تنسيق المعونة. ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة أن أولئك الخبراء استقدموا استجابة لطلب حكومة هايتي وبالتنسيق معها، وأنهم أدمجوا تماما في الكيانات العمومية مع حفاظهم، في الوقت ذاته، على صلة وثيقة بالبعثة. وأبلغت اللجنة كذلك أن ١٦ خدمة استشارية من أصل ٢٠ خدمة استشارية قُدمت في استجابة مباشرة لطلبات الحكومة ضمن ركائز الإطار الاستراتيجي المتكامل التي تتناول إعادة البناء المؤسسي والاقتصادي في مجالات الخبرة الفنية التي تفتقر فيها البعثة وغيرها من وكالات الأمم المتحدة في هايتي إلى القدرة اللازمة.

٤١ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضا أن الخبراء الاستشاريين أسدوا، خلال الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، المشورة التقنية إلى مكتب رئيس الوزراء في وضع وتنفيذ سياسات رئيسية في مجال الحوكمة، بما في ذلك المشورة في تحقيق اللامركزية وتنسيق المعونة. ومن المتوقع أن يستمر الطلب على خدماتهم في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ في مجالات إشراك المجتمع المدني وتنسيق المعونة وتقييم تأهب البعثة للاستجابة لحالات الطوارئ الطبيعية وتلك التي يسببها الإنسان. ونظرا لانخفاض تواجد الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين في البعثة، يقترح الأمين العام الإبقاء على مستوى الاحتياجات من الخبراء الاستشاريين في نفس مستوى الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ تقريبا.

٤٢ - وترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي للبعثة أن تستفيد استفادة أكبر من قدرات الموظفين المتاحة داخليا لدعم تنفيذ الأنشطة التي صدر بها تكليف وذلك لتفادي الاعتماد المفرط على الخبرات الخارجية. وسوف تقدم اللجنة مزيدا من التعليقات على موضوع

التعاون والتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/68/782).

السفر في مهام رسمية

٤٣ - تصل الاحتياجات المقدرة للسفر في مهام رسمية للفترة ٢٠١٥/٢٠١٤ إلى مبلغ ٤٨٣.٠٠٠ دولار، ما يمثل زيادة قدرها ٦٠٠ ٠٧٥ دولار، أي بنسبة ٣١,٦ في المائة، بالمقارنة مع مخصصات الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤. ويشير الأمين العام إلى أن الزيادة المقترحة تُعزى أساساً إلى زيادة سفر شرطة الأمم المتحدة في مهام غير تدريبية داخل منطقة البعثة من أجل تنفيذ أنشطة تتصل بخطة تطوير الشرطة الوطنية الهايتية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦، من قبيل الزيارات الميدانية، والتدريب المتخصص، والتقييم (المرجع نفسه، الفقرة ١٢٥). غير أن اللجنة الاستشارية تلاحظ من المعلومات التكميلية المقدمة إليها أن عنصر الدعم يشكل الجزء الأكبر من التقديرات المتعلقة بالسفر داخل منطقة البعثة. وعلاوة على ذلك، تلاحظ اللجنة أن الاحتياجات المأذون بها للسفر في مهام رسمية للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣، كانت أقل من المقرر بنسبة ٣٦,٩ في المائة نظراً لتطبيق سياسة لتحقيق وفورات في التكاليف تقضي بحجز التذاكر قبل ١٦ يوماً من موعد الرحلة، والإقلال من السفر في درجة رجال الأعمال، وخفض عدد الرحلات، وكان معظمها يتصل بعنصر الدعم. ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن البعثة قد حققت، خلال الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣، معدل امتثال قدره ٧٥ في المائة لسياسة حجز التذاكر الآنف الذكر في جميع حجوزاتها لشراء تذاكر على خطوط الطيران. وأبلغت اللجنة أيضاً بتحقيق خفض في التكاليف قدره ٨٥٠ ١٤ دولاراً (ما يعادل وفورات بنسبة ٢٨,٦ في المائة) بفضل خفض درجة ١٦ تذكرة لرحلات جوية من درجة رجال الأعمال إلى الدرجة الاقتصادية ذهاباً وإياباً.

٤٤ - وتخطط اللجنة الاستشارية علماً بالتدابير المنفذة حتى الآن للحد من تكاليف السفر، وتوقع ألا يُدخّر أي جهد لاستكشاف سبل تحقيق مزيد من الوفورات والامتثال الكامل لسياسة حجز التذاكر قبل ١٦ يوماً من موعد الرحلة على نحو ما نصت عليه الجمعية العامة في قرارها ٢٥٤/٦٧.

٤٥ - وإذ تقرّ اللجنة الاستشارية بأن إعادة تشكيل وجود البعثة سوف يؤدي إلى زيادة الاحتياجات للسفر داخل منطقة البعثة، لا سيما سفر شرطة الأمم المتحدة، فإنها تلاحظ أن جزءاً كبيراً من الزيادة المقترحة يتعلق بعنصر الدعم (انظر الفقرة ٤٣ أعلاه). وبالتالي، توصي بخفض الموارد المقترحة لأغراض السفر في مهام رسمية بمقدار ١٠٠ ٢٢٤

دولار (أي بنسبة ٥ في المائة). وسوف تقدم اللجنة مزيداً من التعليقات على هذا الموضوع في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/68/782).

المرافق والهياكل الأساسية

٤٦ - تصل الاحتياجات المقدرة للمرافق والهياكل الأساسية للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ إلى مبلغ ٦٠ ٥٠٢ ٧٠٠ دولار، ما يمثل انخفاضاً قدره ٤٠٠ ٥٥٢ ١٠ دولار، أي بنسبة ١٤,٩ في المائة، بالمقارنة مع مخصصات الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤. ويشير الأمين العام إلى أن الانخفاض في الاحتياجات يُعزى أساساً إلى: (أ) انخفاض الاحتياجات من الوقود نظراً لانخفاض عدد المولدات الكهربائية المملوكة للوحدات نتيجة لخفض العدد المأذون به من الأفراد العسكريين؛ و (ب) انخفاض التكاليف المتوقعة لتركيب المولدات الكهربائية أول مرة بسبب تنفيذ عقد منقح يتعلق بالمرافق العامة خلال الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣؛ و (ج) انخفاض الاعتمادات المخصصة لخدمات الأمن المقدمة في أماكن الإقامة بفضل تنفيذ عقد منقح؛ و (د) انخفاض الاحتياجات المتعلقة بخدمات التخلص من النفايات الصلبة وتصريف مياه المجاري، وذلك بفضل مبادرة البعثة المتعلقة بإعادة التدوير وتركيب محطات لمعالجة المياه المستعملة، وانخفاض تكاليف خدمات صيانة المعدات ذات الصلة بالأمن؛ و (هـ) انخفاض الاحتياجات المتعلقة بخدمات التعديل والتجديد وخدمات التشييد (المرجع نفسه، الفقرة ١٢٦).

٤٧ - ويناقش الأمين العام التنفيذ المقرر للسياسات المراعية للبيئة، من قبيل تقديم إحاطات بشأن الممارسات البيئية السليمة إلى الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين الجدد، وإجراء عمليات تفتيش دورية للمكاتب وأماكن العمل المخصصة للوحدات العسكرية في المقاطعات والمناطق لكفالة الامتثال للمعايير البيئية وتنفيذ استراتيجيات الكفاءة في إدارة النفايات؛ واستبدال ٢٩٨ وحدة لتكييف الهواء من أجل الامتثال لنظام حظر الكلوروفلوروكربون؛ وتركيب مصابيح شمسية قائمة بذاتها لمواقع البعثة ومكاتبها التي تتواجد فيها شرطة الأمم المتحدة والشرطة الوطنية الهايتية معاً (المرجع نفسه، الفقرتان ١٨ و ١٩). وتحيط اللجنة الاستشارية علماً بالمبادرات المراعية للبيئة التي نفذتها البعثة وتوصي بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام الإبلاغ عنها في التقرير القادم عن الأداء. وإذ تشير اللجنة الاستشارية إلى طلب الجمعية العامة إلى الأمين العام في قرارها ٢٧٥/٦٧ أعمال التدابير الرامية إلى التخفيف من الأثر الذي تحدثه البعثة في البيئة في هايتي، فإنها تشجع البعثة على وضع وتنفيذ استراتيجية بيئية صارمة على نطاق البعثة، والإبلاغ عن تنفيذها في تقرير الأداء القادم.

٤٨ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الاحتياجات المتعلقة باقتناء خزانات ومضخات وقود للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ زادت عما كان مقرراً لها بمبلغ ٨٠٠ ١٤٧ دولار أو ما نسبته ١٨٢٤,٧ في المائة. وأبلغت اللجنة، لدى الاستفسار، بأن هذه النفقات تتصل باقتناء أجهزة إلكترونية لقياس تدفق الوقود في المولدات الكهربائية في البعثة من أجل رصد استخدام الوقود تنفيذاً لتوصية قدمها مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

النقل الجوي

٤٩ - تصل الاحتياجات المقدرة للنقل الجوي للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ إلى مبلغ ١٠٠ ٩٢١ ١٣ دولار، ما يمثل انخفاضاً قدره ٥٠٠ ٣١٥ دولار، أي بنسبة ٢,٢ في المائة، مقارنة بمخصصات الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤. ويوضح الأمين العام أن هذا الانخفاض يعزى أساساً إلى انخفاض تكاليف استئجار طائرة عمودية من طراز Mi-8 (المرجع نفسه، الفقرة ١٢٨). وتذكر اللجنة الاستشارية بأنها كانت قد أبدت تحفظات جديدة على اقتراح سحب الطائرات المتبقية الثابتة الجناحين التابعة للبعثة في فترة الميزانية ٢٠١٣/٢٠١٤، نظراً لعدم وجود بدائل موثوقة في ذلك الوقت لتقديم خدمات الإحلاء الطبي لأفراد البعثة (A/67/780/Add.5، الفقرة ٤٠). وتلاحظ اللجنة، استناداً إلى المعلومات التكميلية المقدمة إليها، أن التقديرات المتعلقة بالنقل الجوي للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ تستتبع المضي في خفض عدد الطائرات وعدد ساعات الطيران.

٥٠ - ولدى استفسار اللجنة الاستشارية عما إذا كان العتاد الجوي المقترح سيكون كافياً للوفاء بالاحتياجات التشغيلية للبعثة، أُبلغت أنه، بالإضافة إلى التخفيضات المقترحة في ميزانية الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، تواصل البعثة استعراض تشكيل أسطولها بهدف زيادة كفاءته التشغيلية في إطار الموارد المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥. وأبلغت اللجنة كذلك أن إعادة تشكيل العتاد الجوي سيتيح للبعثة تحسين قدرتها على تنفيذ مهمات الاستجابة السريعة والبحث والإنقاذ ومهمات الاستطلاع الاعتيادية. وفيما يتعلق بالترتيبات الاحتياطية للإحلاء الطبي الجوي، أُبلغت اللجنة أن البعثة استعانت بخدمات جهة في سانتو دومينغو لتوفير خدمات الإحلاء إلى مستشفى من المستوى الثالث في ذلك المكان. غير أن البعثة كانت لا تزال تعمل بعقد مع مستشفى من المستوى الرابع في ميامي بولاية فلوريدا في الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت تناقش أيضاً إمكانية التوصل إلى اتفاق خاص مع البعثة الدائمة للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة على منح تأشيرات دخول إلى أفراد البعثة الذين يُجَلَّون إلى المستشفى.

٥١ - وإذ تشير اللجنة الاستشارية إلى التخفيض المقترح في الاحتياجات من خدمات الطائرات، فإنها تثق في أن البعثة سوف تحافظ على حد كاف من قدرة النقل الجوي بما يكفل تحقيق الأهداف المبنية على إطار ولايتها. وفي هذا الصدد، تتطلع اللجنة إلى تلقي نتائج استعراض البعثة لتشكيل أسطولها في تقرير الأداء ذي الصلة. وفيما يتعلق بالترتيبات الاحتياطية للإجلاء الطبي الجوي، تتوقع اللجنة أن توضع ترتيبات مناسبة لإدارة جميع حالات الإجلاء الطبي، بما فيها الحالات التي تقتضي الإجلاء إلى مستشفى من المستوى الرابع.

تكنولوجيا المعلومات

٥٢ - تصل الاحتياجات المقدرة في مجال تكنولوجيا المعلومات للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ إلى مبلغ ١٩٧ ٧٠٠ دولار، ما يمثل زيادة قدرها ٩٥٧ ٦٠٠ دولار، أي بنسبة ١٣,٢ في المائة، مقارنة بمخصصات الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤. ويشير الأمين العام، في الفقرة ١٣١ من تقريره، إلى أن هذه الزيادة تعزى أساساً إلى تخصيص تكاليف غير مباشرة لدعم نظام أوموجا وغيره من نظم تكنولوجيا نظم المعلومات، حسبما أوضح في تقريره عن الاستعراض العام لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ (A/68/731). وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن إنفاق مبلغ ٩٠٠ ٦٣٣ دولار على اقتناء معدات تكنولوجيا المعلومات في الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ يمثل تجاوزاً في الإنفاق قدره ٩٨٣ ٩٠٠ دولار، أي بنسبة ١٥١,٤ في المائة من مخصصات تلك الفترة المالية؛ في حين أن إنفاق مبلغ ٨٠٠ ١٤٦ ٤ دولار في إطار خدمات تكنولوجيا المعلومات لغاية ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ تجاوز بالفعل مخصصات الفترة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤. وزُوِّدت اللجنة، بناءً على طلبها، بالمعلومات التالية عن اقتناء معدات تكنولوجيا المعلومات في الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣:

(بدولارات الولايات المتحدة)

الفئة	احتياجات نظام أوموجا	الاحتياجات العادية	المجموع
معدات الشبكة	٢٥٣ ٩١٢	٤٠٦ ٢٤٠	٦٦٠ ١٥٢
معدات تخزين البيانات	١٢٥ ٣١٥	٢٧ ٨٣٣	١٥٣ ١٤٨
معدات المستخدم النهائي	٤٠٠ ٤٦٠	٤٢٠ ١٤٠	٨٢٠ ٦٠٠
المجموع	٧٧٩ ٦٨٧	٨٥٤ ٢١٣	١ ٦٣٣ ٩٠٠

٥٣ - وسوف تقدم اللجنة الاستشارية مزيداً من التعليقات على المسائل المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات ونظام أوموجا في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/68/782).

مسائل أخرى

مكتب الدعم في سانتو دومينغو

٥٤ - تشير اللجنة الاستشارية إلى أن مكتب الدعم في سانتو دومينغو أنشئ في أعقاب زلزال كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ لتحقيق جملة أغراض منها تيسير الاستئناف الفوري لعمليات البعثة وإيواء وظائف الدعم التي لم تكن مطلوبة في البلد. وعقب استئناف عمليات البعثة، رأت اللجنة ومجلس مراجعي الحسابات أن الأمين العام ينبغي له أن يدرس ضرورة الإبقاء على المكتب في الأجل الطويل، وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة (A/65/743/Add.15، الفقرة ٤٧؛ و A/66/718/Add.11، الفقرة ٤٧). وأبلغت اللجنة، عند نظرها في الميزانية المقترحة التي قدمها الأمين العام للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، أن تحليلاً للتكاليف والفوائد، أجري استناداً إلى استعراض رفيع المستوى لمهام المكتب تم في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، أكد استمرار الحاجة إلى المكتب وأن أنشطة المعاملات في وظائف الشؤون المالية والموارد البشرية ينبغي أن تظل قائمة أساساً في سانتو دومينغو، في حين ينبغي أن تنقل كلية وظيفة الشراء ووحدة دعم متطوعي الأمم المتحدة وخدمات تقديم المشورة للموظفين إلى بور - أو - برانس. وإضافة إلى ذلك، سيتم نقل مباني المكتب إلى موقع قريب من مركز سانتو دومينغو في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ (A/67/719، الفقرة ٢٢).

٥٥ - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن التوصيات الاستراتيجية التالية، التي تستند إلى التقييم الذي أجري في عام ٢٠١٢، قد نُفذت وأدرجت في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤:

- (أ) نقل قسم المشتريات إلى بور - أو - برانس؛
- (ب) نقل بعض المجالات الوظيفية وقسم الموارد البشرية إلى سانتو دومينغو وإعادة تنظيمها؛
- (ج) نقل معظم وظائف الشؤون المالية إلى سانتو دومينغو، مع الاحتفاظ بمكتب صغير لأمين الصندوق في بور - أو - برانس؛

(د) نقل للموظفين من المركز المتكامل لتدريب أفراد البعثة، وفريق تقديم المشورة للموظفين ورعايتهم، ووحدة دعم متطوعي الأمم المتحدة من سانتو دومينغو إلى بور - أو - برانس.

٥٦ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضا بأن فريق التقييم كان قد أوصى بإجراء استعراض متابعة لمكتب الدعم في سانتو دومينغو في عام ٢٠١٤. ويتمثل الغرض من استعراض المتابعة في تحديد الأساس المنطقي لاستمرار المكتب في عمله، وأخذ أثر التغييرات التي أجريت عقب تقييم عام ٢٠١٢ في الاعتبار، وإعادة تقييم الحالة التشغيلية استنادا إلى التغييرات التي أدخلت على بيئة العمل منذ عام ٢٠١٢ وفي ضوء استمرار تقليص حجم البعثة. وأبلغت اللجنة كذلك بأن البعثة تُعدُّ دراسة استقصائية عن رضا العملاء، سوف تكون جزءا من ذلك التقييم.

٥٧ - وتحيط اللجنة الاستشارية علما بالتوصيات المنبثقة عن الاستعراض الاستراتيجي لمكتب الدعم في سانتو دومينغو وتوصي الجمعية العامة بأن تطلب إلى الأمين العام أن يبقى استمرار الحاجة إلى المكتب قيد الاستعراض في ضوء النتائج التي سيخلص إليها استعراض المتابعة الذي سيجري في عام ٢٠١٤.

خامسا - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

٥٨ - يرد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها في ما يتصل بتمويل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣، في الفقرة ٧٦ من تقرير أداء الميزانية (A/68/626). وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يقيّد لحساب الدول الأعضاء الرصيد الحر البالغ ١٩ ١٤٧ ٠٠٠ دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣، وكذلك الإيرادات والتسويات الأخرى بمبلغ قدره ١٧ ٣٢٥ ٩٠٠ دولار، للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣.

٥٩ - وترد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها في ما يتصل بتمويل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ في الفقرة ١٣٤ من الميزانية المقترحة (A/68/737). وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تعتمد الجمعية العامة مبلغا قدره ٥١١ ٠١٢ ٣٠٠ دولار للإنفاق على البعثة خلال فترة الاثني عشر شهرا الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥، وبقسمة مبلغ قدره ١٤٩ ٠٤٥ ٢٥٤ دولارا كأندية مقررّة على الدول الأعضاء

للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وإذا ما قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة إلى ما بعد ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، فإن اللجنة توصي بأن تقسم الجمعية مبلغا قدره ٠٤٦ ٩٦٧ ٣٦١ دولارا كأنصبة مقررة للفترة من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ بمعدل شهري قدره ٣٥٨ ٥٨٤ ٤٢ دولارا.

الوثائق

- أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ (A/68/626)
- ميزانية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ (A/68/737)
- تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: تقرير أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ وميزانيتها المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ (A/67/780/Add.5)
- التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة عن فترة الاثني عشر شهرا الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات عن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/68/5 (Vol. II))
- تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن حسابات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ (A/68/843)
- تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2013/493)
- قرار مجلس الأمن ٢١١٩ (٢٠١٣)
- قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٧٥ بشأن تمويل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي

المرفق

موجز التغييرات المقترحة في ملاك وظائف بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في
هايتي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥

المكتب/القسم/الوحدة	العدد	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء المتخذ بشأن الوظيفة من/إلى
التوجيه التنفيذي والإدارة				
مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام				
١ -	٣-ف	موظف مراسم	إلغاء	
المجموع الفرعي				
١ -				
مكتب نائب الممثلة الخاصة للأمين العام (الشؤون السياسية وسيادة القانون)				
١ +	مد-٢	منسق شؤون سيادة القانون	نقل	من مكتب تنسيق شؤون سيادة القانون
١ +	٣-ف	موظف شؤون قضائية	نقل	من قسم العدالة
١ +	خ ع و	مساعد إداري	نقل	من مكتب تنسيق شؤون سيادة القانون
١ +	م أ م	موظف شؤون قضائية	نقل	من قسم العدالة
المجموع الفرعي				
٤ +				
مكتب نائب الممثلة الخاصة للأمين العام (المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية)				
١ -	٢-ف	موظف معاون مسؤول عن التقارير	إلغاء	
١ +	خ ع و	مساعد إداري	نقل	من الوحدة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز
المجموع الفرعي				
-				
١ +	أ ع م	كبير منسقين لمكافحة الكوليرا في هايتي	إنشاء	في وحدة دعم الحلول المتكاملة
١ +	مد-٢	مدير لإدارة البرامج	إنشاء	في وحدة دعم الحلول المتكاملة
١ +	٣-ف	موظف لإدارة المعلومات	إنشاء	في وحدة دعم الحلول المتكاملة
١ +	٣-ف	موظف إعلام	إنشاء	في وحدة دعم الحلول المتكاملة
المجموع الفرعي				
٤ +				
٧ +	مجموع، التوجيه التنفيذي والإدارة			

المكتب/القسم/الوحدة	العدد	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء المتخذ بشأن الوظيفة من/إلى
العنصر ١: الأمن والاستقرار				
مركز العمليات المشتركة				
	١-	خ م	مساعد إداري	تحويل
	١+	م و ف	مساعد إداري	تحويل
مجموع، العنصر ١		-		
العنصر ٢: الحكم الديمقراطي وشرعية الدولة				
قسم الشؤون السياسية				
	١-	٣-ف	موظف شؤون سياسية	تحويل
	١ +	م و ف	موظف شؤون سياسية	تحويل
	١ -	خ ع و	مساعد إداري	إلغاء
	١-	خ ع و	سائق	إلغاء
المجموع الفرعي		٢-		
قسم الاتصالات والإعلام				
	٤-	٣-ف	موظف إعلام	إلغاء
	١-	م أ م	مدير للعلاقات مع المجتمع المحلي	تحويل
	١+	م و ف	مدير للعلاقات مع المجتمع المحلي	تحويل
	١-	م أ م	رسام كاريكاتير	تحويل
	١+	خ ع و	رسام كاريكاتير	تحويل
	١-	خ ع و	فني إذاعة واستديو	إلغاء
	١-	خ ع و	مساعد إداري	إلغاء
	١-	م و ف	موظف إعلام	إلغاء
	١-	م و ف	منتج إذاعي	إلغاء
	١-	م أ م	فني إذاعة واستديو	إلغاء
	١-	م أ م	منتج إذاعي/إخباري	إلغاء
	٢-	م أ م	موظف إعلام	إلغاء
المجموع الفرعي		١٢-		
قسم المساعدة الانتخابية				
	٣-	م أ م	منسق إقليمي لشؤون الانتخابات	إلغاء
	٢-	خ ع و	مساعد إداري	إلغاء
المجموع الفرعي		٥-		

المكتب/القسم/الوحدة	العدد	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء المتخذ بشأن الوظيفة من/إلى
قسم الحد من العنف الأهلي				
	٢+	م و ف	موظف مشاريع	تحويل
المجموع الفرعي	٢+			
	٢-	م و ف	موظف مشاريع	تحويل
المجموع الفرعي	٢-			
وحدة التنسيق الإقليمي				
	٥-	ف-٤	رئيس مكتب مقاطعة	إلغاء
المجموع الفرعي	٥-			
قسم الشؤون المدنية				
	٣-	ف-٤	موظف شؤون مدنية	إلغاء
	٣-	ف-٣	موظف شؤون مدنية	إلغاء
	١-	ف-٢	موظف شؤون مدنية معاون	إلغاء
	٥-	م و ف	موظف شؤون مدنية	إلغاء
	٣-	م أ م	موظف شؤون مدنية	إلغاء
المجموع الفرعي	١٥-			
مجموع، العنصر ٢	٣٩-			

العنصر ٣: سيادة القانون وحقوق الإنسان

مكتب تنسيق شؤون سيادة القانون

١-	ف-٥	كبير موظفي الشؤون القضائية	نقل	إلى قسم الدعم المؤسسي وإصلاح القوانين
١-	مد-٢	منسق شؤون سيادة القانون	نقل	إلى مكتب نائب الممثلة الخاصة للأمين العام (الشؤون السياسية وسيادة القانون)
١-	خ ع و	مساعد إداري	نقل	إلى مكتب نائب الممثلة الخاصة للأمين العام (الشؤون السياسية وسيادة القانون)
المجموع الفرعي	٣-			

قسم العدالة

١-	مد-١	رئيس الشؤون القضائية	تخفيض رتبة	تخفيض رتبة الوظيفة إلى ف-٥
١+	ف-٥	كبير موظفي الشؤون القضائية	تخفيض رتبة	تخفيض رتبة الوظيفة من مد-١
١-	ف-٥	كبير موظفي الشؤون القضائية	نقل	إلى قسم الاستقلال والمساءلة

المكتب/القسم/الوحدة	العدد	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء المتخذ بشأن الوظيفة من/إلى	
	١-	ف-٥	كبير موظفي الشؤون القضائية	نقل	إلى قسم الولايات القضائية النموذجية
	١-	ف-٤	موظف شؤون قضائية	نقل	إلى قسم الاستقلال والمساءلة
	١-	ف-٤	موظف شؤون قضائية	نقل	إلى قسم الدعم المؤسسي وإصلاح القوانين
	١-	ف-٤	موظف شؤون قضائية	نقل	إلى قسم الولايات القضائية النموذجية
	١-	ف-٣	موظف شؤون قضائية	نقل	إلى قسم الولايات القضائية النموذجية
	١-	ف-٣	موظف شؤون قضائية	نقل	إلى قسم الاستقلال والمساءلة
	١-	ف-٣	موظف شؤون قضائية	نقل	إلى قسم الدعم المؤسسي وإصلاح القوانين
	١-	ف-٣	موظف شؤون قضائية	نقل	إلى مكتب نائب الممثل الخاصة للأمين العام (الشؤون السياسية وسيادة القانون)
	١-	ف-٣	موظف شؤون قضائية	تحويل	
	١-	ف-٣	موظف شؤون قضائية	تحويل	
	١-	ف-٢	موظف شؤون قضائية معاون	نقل	إلى قسم الاستقلال والمساءلة
	١+	م و ف	موظف شؤون قضائية	تحويل	
	١+	م و ف	موظف شؤون قضائية	تحويل	
	٩-	م و ف	موظف شؤون قضائية	نقل	إلى قسم الولايات القضائية النموذجية
	٣-	م و ف	موظف شؤون قضائية	نقل	إلى قسم الدعم المؤسسي وإصلاح القوانين
	٢-	م و ف	موظف شؤون قضائية	نقل	إلى قسم الاستقلال والمساءلة
	٢-	خ ع و	مساعد إداري	نقل	إلى قسم الاستقلال والمساءلة
	٢-	خ ع و	مساعد إداري	نقل	إلى قسم الدعم المؤسسي وإصلاح القوانين
	٣-	خ ع و	مساعد إداري	نقل	إلى قسم الولايات القضائية النموذجية
	٣-	م أ م	موظف شؤون قضائية	نقل	إلى قسم الولايات القضائية النموذجية
	١-	م أ م	موظف شؤون قضائية	نقل	إلى مكتب نائب الممثل الخاصة للأمين العام (الشؤون السياسية وسيادة القانون)
	١-	ف-٥	كبير موظفي الشؤون القضائية	إلغاء	

المكتب/القسم/الوحدة	العدد	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء المتخذ بشأن الوظيفة	من/إلى
	١-	ف-٤	موظف شؤون قضائية	إلغاء	
	١-	ف-٢	موظف شؤون قضائية معاون	إلغاء	
	٢-	خ ع و	مساعد إداري	إلغاء	
	٤-	م أ م	موظف شؤون قضائية	إلغاء	
المجموع الفرعي		-٤٤			
قسم الدعم المؤسسي وإصلاح القوانين					
	١+	ف-٥	كبير موظفي الشؤون القضائية	نقل	من مكتب تنسيق شؤون سيادة القانون
	١+	ف-٤	موظف شؤون قضائية	نقل	من قسم العدالة
	١+	ف-٣	موظف شؤون قضائية	نقل	من قسم العدالة
	٣+	م و ف	موظف شؤون قضائية	نقل	من قسم العدالة
	٢+	خ ع و	مساعد إداري	نقل	من قسم العدالة
المجموع الفرعي		٨+			
قسم الولايات القضائية النموذجية					
	١+	ف-٥	كبير موظفي الشؤون القضائية	نقل	من قسم العدالة
	١+	ف-٤	موظف شؤون قضائية	نقل	من قسم العدالة
	١+	ف-٣	موظف شؤون قضائية	نقل	من قسم العدالة
	٩+	م و ف	موظف شؤون قضائية	نقل	من قسم العدالة
	٣+	خ ع و	مساعد إداري	نقل	من قسم العدالة
	٣+	م أ م	موظف شؤون قضائية	نقل	من قسم العدالة
المجموع الفرعي		١٨+			
قسم الاستقلال والمساءلة					
	١+	ف-٥	كبير موظفي الشؤون القضائية	نقل	من قسم العدالة (تخفيض رتبة وظيفة مد-١)
	١+	ف-٤	موظف شؤون قضائية	نقل	من قسم العدالة
	١+	ف-٣	موظف شؤون قضائية	نقل	من قسم العدالة
	١+	ف-٢	موظف شؤون قضائية معاون	نقل	من قسم العدالة
	٢+	م و ف	موظف شؤون قضائية	نقل	من قسم العدالة
	٢+	خ ع و	مساعد إداري	نقل	من قسم العدالة
المجموع الفرعي		٨+			

المكتب/القسم/الوحدة	العدد	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء المتخذ بشأن الوظيفة	من/إلى	
قسم حقوق الإنسان						
وحدة حماية الطفل	١-	٣-ف	موظف لشؤون حقوق الإنسان	إلغاء		
	١-	٢ - ف	موظف معاون لشؤون حقوق الإنسان	إلغاء		
	١-	خ ع و	مساعد إداري	إلغاء		
	١-	م أ م	منسق إقليمي	إلغاء		
	١-	٢ - ف	موظف معاون لشؤون حقوق الإنسان	تحويل		
	١+	م و ف	موظف لشؤون حقوق الإنسان	تحويل		
	١-	م أ م	مساعد لشؤون البرامج	تحويل		
	١+	خ ع و	مساعد لشؤون البرامج	تحويل		
	المجموع الفرعي		٤-			
	وحدة القضايا الجنسانية	١-	٢-ف	موظف معاون لشؤون حماية الطفل	إلغاء	
المجموع الفرعي		١-				
وحدة السجون	١-	خ ع و	سائق	إلغاء		
	المجموع الفرعي		١-			
	١-	م أ م	موظف للسجون	إلغاء		
	١+	م و ف	موظف للسجون	تحويل		
	المجموع الفرعي		-			
	١-	م و ف	موظف للسجون	تحويل		
المجموع الفرعي		١-				
مجموع، العنصر ٣		٢٠				
العنصر ٤: الدعم						
الفريق المعني بالسلوك والانضباط						
المجموع الفرعي	١-	خ م	مساعد إداري	تحويل		
	١+	م أ م	مساعد إداري	تحويل		
	المجموع الفرعي		-			

المكتب/القسم/الوحدة	العدد	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء المتخذ بشأن الوظيفة من/إلى
قسم الأمن				
	٢-	خ م	موظف أمن	إلغاء
	٤-	خ ع و	حارس أمن	إلغاء
	١-	خ ع و	مساعد تحقيقات	إلغاء
	٧-	المجموع الفرعي		
الوحدة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز				
	١-	خ ع و	سائق	إلغاء
	١-	خ ع و	مساعد إداري	نقل إلى مكتب نائب الممثلة الخاصة للأمم العام (المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية)
	٢-	المجموع الفرعي		
مكتب نائب مدير دعم البعثة				
	١+	م و ف	موظف شؤون بيئية	انتداب من مكتب رئيس الخدمات الإدارية
	١+	المجموع الفرعي		
وحدة الدعم الإقليمي (قسم التنسيق الإقليمي سابقا)	١-	خ ع و	سائق	إلغاء
	١-	المجموع الفرعي		
مكتب رئيس الخدمات الإدارية				
	١-	ف-٣	مدرب	تحويل
	١+	م و ف	مدرب	تحويل
	١-	م و ف	مدرب	انتداب إلى مكتب نائب مدير دعم البعثة
	١-	المجموع الفرعي		
وحدة تقديم المشورة للموظفين ورعايتهم				
	١-	م أ م	مستشار موظفين	تحويل
	١+	م و ف	مستشار موظفين	تحويل
	-	المجموع الفرعي		
قسم المشتريات				
	١-	خ م	مساعد لشؤون المشتريات	تحويل
	١+	م و ف	مساعد لشؤون المشتريات	تحويل
	-	المجموع الفرعي		

المكتب/القسم/الوحدة	العدد	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء المتخذ بشأن الوظيفة من/إلى
قسم شؤون الموظفين	٥٠-	خ ع و	مساعد لغوي	إلغاء
المجموع الفرعي	٥٠-			
قسم الخدمات الطبية	١-	م أ م	طبيب	إلغاء
	١-	م أ م	صيدلي	إلغاء
المجموع الفرعي	٢-			
مكتب رئيس خدمات الدعم المتكامل المركز المشترك للعمليات اللوجستية	١-	خ ع و	مساعد إداري	إلغاء
المجموع الفرعي	١-			
قسم إدارة الممتلكات	١-	م أ م	مساعد بوحدة مراقبة الممتلكات والمخزون	إلغاء
المجموع الفرعي	١-			
قسم مراقبة الحركة	١-	خ م	مساعد لمراقبة الحركة	إلغاء
المجموع الفرعي	١-			
قسم الطيران	١-	م أ م	مساعد للمدرج	إلغاء
المجموع الفرعي	١-			
قسم الهندسة	١-	ف-٣	موظف معني بنظام المعلومات الجغرافية	إلى قسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ونقل
	٢-	م أ م	موظف معني بنظام المعلومات الجغرافية	إلى قسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ونقل
	١-	خ ع و	مساعد إداري	إلغاء
	١-	خ ع و	مساعد لشؤون السلامة من الحرائق	إلغاء
	١-	م أ م	مساعد لشؤون إدارة المرافق	إلغاء
	١-	م أ م	مساعد إداري	إلغاء
المجموع الفرعي	٧-			

المكتب/القسم/الوحدة	العدد	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء المتخذ بشأن الوظيفة	من/إلى
قسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات					
	١+	ف-٣	موظف معني بنظام المعلومات الجغرافية	نقل	من قسم الهندسة
	٢+	م أ م	موظف معني بنظام المعلومات الجغرافية	نقل	من قسم الهندسة
	١-	خ م	أخصائي لاسلكي	تحويل	
	١+	م و ف	أخصائي لاسلكي	تحويل	
	٢-	م أ م	فني سواتل	إلغاء	
	٢-	م أ م	أخصائي لاسلكي	إلغاء	
	٥-	م أ م	فني اتصالات سلكية ولاسلكية	إلغاء	
المجموع الفرعي		٦-			
قسم النقل					
	١-	خ م	مساعد لشؤون النقل	تحويل	
	١+	خ ع و	مساعد لشؤون النقل	تحويل	
	١-	خ ع و	سائق	إلغاء	
	٢-	خ ع و	فني مركبات	إلغاء	
	٨-	م أ م	مساعد لشؤون النقل	إلغاء	
المجموع الفرعي		١١-			
قسم الإمدادات					
	١-	ف-٣	موظف إمدادات	تحويل	
	١+	م و ف	موظف إمدادات	تحويل	
	٢-	خ م	مساعد لشؤون الإمدادات	تحويل	
	٢+	خ ع و	مساعد لشؤون الإمدادات	تحويل	
المجموع الفرعي		-			
مجموع، العنصر ٤		٩٠-			
المجموع					
٤٠-		الوظائف الدولية			
٦١-		الوظائف الوطنية			
٤٢-		وظائف متطوعي الأمم المتحدة			
		الوظائف المؤقتة			
٤+		الموظفون الدوليون			
٣-		الموظفون الوطنيون			

المختصرات: خ م، خدمة ميدانية؛ خ ع و، خدمات عامة وطنية؛ م و ف، موظف وطني من الفئة الفنية؛ م أ م، متطوع الأمم المتحدة.